[٣]

شرح
رسالة إثبات العقل المجرّد

جلال الدّين الدّواني

بسم اللّه الرحمن الرحيم[1]

[خطبة الشّارح]

بعد[2] حمد اللّه[3] مبدع الحقائق و الصّلاة و السّلام على رسوله[4] مظهر الدّقائق و على آله و أصحابه[5] من كلّ بارعٍ فائق. فيقول[6] العبد[7] الفقير الى عفو ربّه الحقيقى، محمّد بن أسعد الصّديقى[8]:

لمّا اتّفق لى مطالعة الرّسالة الّتي اخترعها أفضل المتأخّرين[9] و أكمل المتبحّرين الخواجه نصيرالملّة و الدّين محمّد بن[10] الحسن الطّوسى ـــ رحمه اللّه ـــ[11] في إثبات الجوهر المفارق[12]، المسمّى بالعقل الكلّ، سنح لى[13] أثناء المطالعة[14] دقائق لا يطّلع عليها إلّا واحدٌ بعد واحدٍ و لا يهتدى بمعاقل[15] حقائقها كلّ[16] وارد؛ فأردتُ[17] أن أثبتها صوناً لها[18]

---

١. مش ٤: ~ بعد حمد اللّه... و بيده أزمة التّحقيق؛ مش ٣: + و به ثقتى؛ آس ١: + و منه الإعانة في التّتميم
٢. مج ٣: فبعد
٣. دا ١: ~ اللّه
٤. مج ٣، آس ١: ~ رسوله
٥. مج ٣، مج ٢، مش ٢، آس ١: صحبه
٦. دا ١، مش ٣، مج ٢، مش ٣: يقول؛ مج ٣، آس ١: أقول
٧. دا ١، مش ٣، مش ٢، مج ٢: ~ عبد
٨. آس ١، مج ٣: ~ الفقير إلى ربّه... أسعد الصّديقى
٩. آس ١، مج ٣: المحقّقين
١٠. مش ٣: + محمّد بن
١١. مش ٢، مج ٢: تعالى؛ دا ١: رحمة اللّه عليه
١٢. مج ٣، آس ١: ~ المفارق
١٣. مج ٣، مش ٣، آس ١: + في
١٤. دا ١: مطالعتى
١٥. دا ١: المناهل؛ مج ٢، مش ٢، مش ١: بمناهل؛ مج ٣، آس ١: لمعانى
١٦. مج ٣: ~ كلّ
١٧. مج ١، مج ٢، دا ١، مش ١: و أردت؛ مش ٢: أردت
١٨. دا ١: ~ لها

عن الضّيعان،[١] فإنّ آفة العلم النّسيان و أُعيذها باللّه الواحد[٢] الأحد من شرّ كلّ عانِدٍ عند[٣] و حاسدٍ حسد[٤] و إلى اللّه الرّجعى[٥] و هو أهل التّقوى.

و التزمتُ إيراد لفظ[٦] تلك الرّسالة ممزوجاً بما سنح لي من الزّوائد تكثيراً للفوائد و تيسيراً[٧] للعوائد.[٨] و هو وليّ التّوفيق و بيده أزمة التّحقيق.[٩]

قال شكراللّه سعيه:[١٠]

[كلام المصنّف في المقدّمة الأولى]

اعلم إنّا لا نشكّ في كون الأحكام اليقينيّة الّتي قد حكم بها أذهاننا؛ مثلاً الحكم بأنّ الواحد نصف الإثنين أو بأنّ قطر المربّع لا يساوي ضلعه أو نحكم به،ـ قوله[١١] «قد حكم بها أذهاننا» و المراد به ما نختصّ بالحكم بهـ، **ممّا لم يسبق إليه ذهنٌ أصلاً بعد أن يكون يقيناً مطابقاً لما في نفس الأمر.**

[و] قوله «مطابقاً»[١٢] خبرٌ لقوله «كون الأحكام»، يعنى لا نشكّ في كون[١٣] بعض الأحكام الصّادرة عنّا ـ و هي[١٤] اليقينيّات ـ مطابقاً لما في نفس الأمر. و انّما عطف قوله «أو نحكم به»[١٥]. على قوله «قد حكم» لدفع وهم[١٦] من[١٧] يتوّهم أنّ المطابقة لما في نفس الأمر عبارةٌ عن المطابقة لما في ذهن من[١٨] الأذهان.

و لا في أنّ الأحكام الّتي يعتقدها الجهّال بخلاف ذلك، أي غير مطابقٍ لما في نفس الأمر، **كما لو اعتقد معتقدٌ أنّ القطر يساوي الضّلع أو غير ذلك، غير مطابقةٍ لما في نفس الأمر.**[١٩]

---

١. مش ٣: الضّيعان، نسخه بدل: النّسيان ٢. مج ٢: الصّمد ٣. مج ٣: ~ عند؛ مش ٣: عنيد
٤. مش ٣: حسيد ٥. مش ٣: واللّه حسبى ٦. مش ٣: + في
٧. مج ٢: تفسيراً ٨. مش ٣: للعوائد، نسخه بدل: للفرائد
٩. مج ٣، آس ١: ~ و بيده أزمة التّحقيق ١٠. مج ٣، آس ١: ~ شكراللّه سعيه
١١. مش ٢، مج ٢: ~ قوله ١٢. مش ٤: ~ مطابقاً ١٣. مش ٤: ~ كون
١٤. آس ١: + من ١٥. مش ٣، مج ٢: ~ به؛ مش ٣: + الخ ١٦. مش ٢، مج ٢: توهّم
١٧. آس ١، مج ٣: + عسى ١٨. مج ١: عن
١٩. همهٔ نسخ غير از مج ٣: ~ أي غير مطابقٍ لما في نفس الأمر

[المقدّمة الثانية]

و **نعلم يقيناً أنّ المطابقة لا يمكن أن يتصوّر إلّا بين شيئين متغايرين بالشّخص.** لاقتضاء النسبة تغاير المنتسبين.

[إشكالٌ]

و فيه بحثٌ إذ[١] يكفي التّغاير الاعتباريّ.

[دخلٌ و دفع]

و لئن قال: المطابقة بخصوصها تقتضي التّغاير الشّخصي، ضرورة أنّ الشّيء لا يوصف بالمطابقة لنفسه؛[٢]

قلنا: الحقائق لا تقتنص من قبل الإطلاقات العرفيّة، فلعلّ ما يوهمه العبارة من المطابقة المقتضية للتّغاير الحقيقيّ، يرجع إلى الاتّحاد الذّاتي عند التّحقيق.[٣] أليس لفظ الإيقاع و الانتزاع توهم كون الحكم فعلاً و ليس كذلك؟ و أليس[٤] لفظ الاتّصال توهم كون[٥] الحكم فعلاً و ليس كذلك؟ و أليس[٦] لفظ الاتّصال توهم كونه أمراً عرضيّاً؟[٧]

ثمّ[٨] التّحقيق عندهم[٩] أنّه[١٠] جوهرٌ متّصلٌ[١١] في[١٢] ذاته إلى غير ذلك، كما لا يخفى على من تتبّع المطالب[١٣] الحكميّة. و **متّحدين فيما يقع به المطابقة.** تحقيقاً لمعنى المطابقة.

[المقدّمة الثّالثة]

و لا نشكّ في أنّ الصّنفين المذكورين من الأحكام متشاركان في الثّبوت الذّهنيّ لكون كلّ واحدٍ[١٤] منهما معلوماً للمعتقد حاصلاً في ذهنه.

---

١. مج ١: أو ٢. مج ٣، دا ١، آس ١: بنفسه
٣. مج ٣، آس ١: ~ عند التّحقيق ٤. مش ٤: ليس
٥. آس ١، مج ٢، مج ٣، مش ٢، دا ١: ~ كونه؛ مش ٣: كونه الصورة الجسميّة ٦. مش ٤: ليس
٧. دا ١: عارضاً؛ نسخه بدل: عرضيّاً ٨. آس ١، مج ٣: + عند
٩. مج ١: ~ عندهم ١٠. آس ١، مج ٣: + هو ١١. مش ٤: ~ متّصل
١٢. مش ٣: + حدّ ١٣. مج ٢، مش ٢: ~ المطالب ١٤. مج ٣، آس ١: ~ واحد

[المقدّمة الرّابعة]

فإذن يجب أن يكون للصّنف الأوّل منهما دون الثّاني ثبوتٌ خارجٌ عن أذهاننا يعتبر المطابقة بين ما في أذهاننا و بينه و هو الّذي يعبّر عنه بنفس الأمر. فيكون الأوّل مطابقاً لما في نفس الأمر، دون الثّاني.[١]

[المقدّمة الخامسة]

و[٢] اذا تمهّد هذا[٣]، **فنقول: ذلك الثّابت الخارج إمّا أن يكون قائماً بنفسه أو متمثّلاً في غيره. و القائم بنفسه يكون إمّا ذا وضعٍ أو غير ذي وضعٍ.**

[إحالة الصّورة الأولى]

و الأوّل محالٌ لوجوهٍ:[٤]

[الوجه الأوّل]

أمّا أوّلاً: فلأنّ تلك الأحكام غير متعلّقةٍ بجهةٍ معيّنةٍ من جهات العالم و لا بزمانٍ معيّنٍ من الأزمنة. و كلّ ذي وضعٍ متعلّقٌ بهما، فلا شئ من تلك الأحكام بذي وضع. و إلّا لم يطابق[٥] ما لا وضع له، لامتناع[٦] المطابقة بين ما لا يختصّ بزمانٍ و مكانٍ و بين ما يختصّ[٧] بهما.

[دخلٌ و دفع]

ثمّ لمّا[٨] استشعر عليه أن يقال إنّ اختصاص أحدهما بالزّمان و المكان دون الآخر لا يمنع المطابقة مطلقاً؛ قال:«**لا يقال: إنّها يطابق ذوات الاوضاع لا من حيث هي ذوات أوضاع، بل من حيث هي معقولات**». أي من حيث أنّها إذا[٩] حصلت في العقل، كانت هي بعينها. **ثمّ إنّها لا تقارن الأوضاع من حيثيّةٍ أخرى.** أي من حيث الثّبوت في الخارج عن الذّهن، **كما يقال في**

---

١. مش ٢، مج ١ : هذا
٢. آس ١، دا ١، مش ٣، مش ٢، مش ٤، مج ٣، مج ٢: ~ و
٣. مش ١: ~ هذا
٤. مج ١: بوجوه
٥. مج ١: + له
٦. آس ١: بالامتناع
٧. مج ٣، آس ١: ~ و مكان و... يختصّ
٨. مج ٣، آس: ~ لمّا
٩. مج ٢: ~ إذا

الصّور المرتسمة في الأذهان الجزئيّة إنّها كلّيةٌ باعتبارٍ أي باعتبار[١] التّجريد عن التّشخّصات الذّهنيّة و **جزئيّة باعتبارٍ آخر** هو اعتبار التّشخّصات الذّهنية.

لأنّا نقول: الصّور الخارجيّة. المطابق ــ بفتح الباء ــ **بها إذا كانت كذلك، كانت قائمةً بغيرها** فتكون[٢] باعتبار حلولها في محلّها[٣] ذات وضعٍ، و باعتبارها في نفسها[٤] مع قطع النّظر عن المحلّ غير ذي وضع[٥]، كما في الصّور الذّهنيّة. و **في هذا الفرض كانت قائمةً بنفسها.** لأنّ الكلام في هذا الشّقّ. **هذا خلفٌ**، لأنّه خلاف المفروض.

[إيراد إشكالٍ]

و لقائلٍ أن يقول: لا ينحصر تغاير الاعتبارين اللّذين بهما يتحقّق الوضعيّة و التجرّد عن الوضع في اعتبار المحلّ و عدم اعتباره، بل يمكن أن يكون لتلك الأمور ثبوتٌ آخر و هي ذات وضعٍ بحسب ذلك الثّبوت.

[إشكالٌ آخر]

ثمّ إنّ الأحكام الذّهنيّة مطابقتها بمعنى أنّها إذا[٦] حصلت تلك الخارجيّات في العقل، كانت هي[٧] كما أشرْنا اليه أوّلاً. فما لم[٨] يبطل ذلك الاحتمال،[٩] لا يتمّ الدّليل. و التّشبيه بالصّور الذّهنيّة في مطلق تغاير الاعتبارين اللّذين لأجلهما[١٠] يتحقّق الحكمان المختلفان. و ليس الغرض التّشبيه من كلّ وجهٍ ليتوجّه الجواب المذكور.

[الوجه الثّاني]

و أمّا ثانياً: فلأنّ العلم بالمطابقة لا يحصل إلّا بعد الشّعور بالمتطابقين و نحن لا نشكّ في المطابقة مع الجهل بذلك الشّيء من حيث كونه ذا وضعٍ.

١. مش ٤: ~أي باعتبار
٢. مش ٤: ~فتكون
٣. مج ١: + مطابقة و باعتبار عدم حلولها في محلّها
٤. مج ١: باعتبار نفسها؛ مج ٣، آس ١: و باعتبارها في أنفسها
٥. مش ٤: ~و باعتبار نفسها... غير ذي وضع
٦. مج ١: + (حصلت في الخارج، كانت هي و)
٧. مج ٣، آس ١: ~هي
٨. مش ٣: لا
٩. مش ٤: ~الاحتمال
١٠. مج ٣، آس ١: لأجلها

[إيراد إشكالٍ]

و لقائلٍ أن يقول معارضةً: نحن[۱] لا نشكّ في المطابقة مع الجهل بذلك الشّيء[۲] من حيث هو غير ذي وضعٍ و إلّا لم يحتج في[۳] إثبات تجرّده الى البرهان.

[الوجه الثّالث]

و أمّا ثالثاً:فلأنّ الّذي في أذهاننا من تلك الأحكام إنّماندركه بعقولنا. لكونها أحكاماً كلّيّةً أو لأنّ الحاكم هو العقل. **و أمّا ذوات الأوضاع فلاندركها إلّا بالحواسّ أو ما يجري مجرى الحواسّ** أي[٤] الظّاهرة. **و المطابقة بين المعقولات و المحسوسات من جهة ما هي محسوساتٌ، محالٌ.**

[إيراد إشكالٍ]

و لقائلٍ أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون[۵] المطابقة لا من حيث[٦] هي محسوسات، بل كما ذكرنا من قبل؟

[إحالة الصّورة الثّانية]

و الثّاني و هو أن يكون ذلك القائم بنفسه غير ذي وضعٍ و هو أيضاً محالٌ لأنّه قولٌ بالمُثُل الأفلاطونيّة.

[إيراد إشكالٍ]

و[۷] لقائلٍ أن يقول: كون[۸] تلك الأحكام مطابقةً لأمورٍ ثابتةٍ[۹] بنحوٍ آخر من الثّبوت قائمةً بأنفسها في ذلك النّحو[۱۰] من الثّبوت، ممّا ليس ببديهيّ[۱۱] الاستحالة و لا مبرهناً[۱۲]، سواءٌ سميّت بالمثل الأفلاطونيّة أو[۱۳] لا.

---

۱. مج ۳، مج ۱: ~ نحن
۲. مج ۱: + أي
۳. مج ۳، مج ۱: إلى
٤. مج ۱: من؛ مج ۳: ~ أي؛ مش ٤: من الباطنة (در حاشيه: من الظاهرة)
۵. مج ۳، آس ۱: ~ يكون
٦. مش ۳: ~ حيث
۷. مج ۲، مش ۲، دا ۱: ~ و
۸. مج ۳: ~ كون
۹. مج ۳، آس ۱: ~ ثابتة
۱۰. مش ٤: ~ النّحو
۱۱. همهٔ نسخ به جز مش ۳: بديهيّ
۱۲. مج ۳، آس ۱: برهن؛ مج ۳، آس ۱: + عليه
۱۳. مش ٤: أم

[عدم دلالة البرهان الدّالّ على امتناع المُثُل الأفلاطونية على مراد المصنّف]

و البرهان الدّالّ[١] على امتناع المُثُل الأفلاطونيّة[٢] لا يدلّ على امتناع[٣] هذا المعنى؛ بل يدلّ على أنّ المهيّة المجرّدة غير موجودةٍ في الخارج كما حقّق في موضعه.

و إن أراد بالمُثُل الأفلاطونيّة، عالم المثال، [٣٣] فهو خلاف المصطلح. و مع هذا فلا نسلّم استحالته إلى أن يقوم عليه[٤] الدّليل[٥].

[عدم إقامة البرهان من أرسطاطاليس على امتناع المُثُل الأفلاطونيّة]

و لم يبرهن[٦] عليه[٧] أرسطاطاليس[٨] إلّا أن قال: إنّه[٩] يلزم أن[١٠] يكون في الخارج أفلاكٌ سوى هذه الأفلاك[١١] و عناصر سوى هذه[١٢] العناصر و حركاتٌ و سكوناتٌ[١٣] إلى غير ذلك. و هذا، كما لا يخفى محض استبعادٍ.

و **أمّا إن كان ذلك** الثّابت[١٤] **الخارج المطابق به متمثّلاً في غيره، فينقسم أيضاً إلى قسمين.** و ذلك **لأنّ ذلك الغير إمّا أن يكون ذا وضعٍ أو غير ذي وضعٍ.**

[إحالة الصّورة الثّالثة]

فإن كان ذا وضعٍ كان المتمثّل فيه مثله و عاد المحال المذكور. أيْ في القسم الأوّل من[١٥] الشّقّ الأوّل من امتناع المطابقة لكون تلك الأحكام غير مقيّدةٍ بوضعٍ[١٦] و زمانٍ و مكانٍ. و هو

---

١. مش ٤: ~ الدّال ٢. مش ٢، مج ٢: ~ و البرهان... الأفلاطونيّة
٣. مج ٣، آس ١: ~ المُثُل الأفلاطونيّة... على امتناع ٤. مج ١: على ذلك
٥. مش ٢، مج ٢: ~ عالم المثال... عليه الدّليل ٦. مش ٢، مج ٢: ما برهن
٧. مج ٣، آس ١: ~ عليه
٨. مش ٢، مج ٢: + فليس؛ نسخه دا ١ فاقد دو صفحه (از كلمه ارسطاطاليس به بعد تا عبارت يكون حاصلاً في محلّ آخر) است. ٩. مج ١: ~ أنّه ١٠. مش ٢: ~ أنْ
١١. مش ٢، مج ٢، مش ٣: ~ سوى هذه الأفلاك
١٢. نسخه مش ٣ فاقد عبارت هذه العناصر... تا المعقولات و من الجائز... در اواخر نسخه مى‌باشد.
١٣. مج ١: سكنات ١٤. آس ١، مج ٣، مش ٤، مج ٢، مش ٢: ~ الثّابت
١٥. مج ٢، مج ٣، مش ٢، مش ٤، آس ١: ~ القسم الأوّل من
١٦. مش ١، مش ٤: ~ و؛ مج ١، مش ١، مش ٤: + موضع

الوجه الأوّل من الوجوه المذكورة في القسم الأوّل.[١] ومن أنّه يلزم حينئذٍ أن لا يشعر بالمطابقة إلّا بعد العلم بذلك الشّيء من حيث هو ذو وضعٍ و هو الوجه[٢] الثّاني. و من أنّه يلزم حينئذٍ أن يكون تلك الأحكام مدركةً بالحسّ. لأنّ ذوات الأوضاع لا تدرك[٣] إلّا[٤] بالحواسّ.

[إيراد إشكالٍ]

و أقول: في كلٍّ منهما ما عرفت، مع[٥] أنّه يرد على الشّقّ الأوّل بخصوصه: أنّه دفع الإيراد المصدّر بـ«لا يقال»[٦] [٣٤] بأنّه[٧] يلزم أن يكون قائماً بمحلٍّ و كلامنا على ما[٨] فرض عدم قيامه بمحلّ.[٩]

[صحّة الصّورة الرّابعة]

فإذا انتهى الكلام إلى ما يختصّ بكونه غير[١٠] حالٍّ في محلٍّ، لا يرد مثله على تقدير الحلول أصلاً كما لا يخفى؛ **فبقي القسم الأخير و هو أن يكون متمثّلاً في شيءٍ غير ذي وضع.**

[المقدّمة السّادسة]

ثمّ نقول: ذلك المتمثّل فيه لا يمكن أن يكون بالقوّة، و إن كان بعض ما في الأذهان بالقوّة. و ذلك **لامتناع المطابقة بالفعل بين ما هو بالفعل أو يمكن أن يصير وقتاً ما بالفعل و بين ما هو بالقوّة.**

[إيراد إشكالٍ]

و لقائلٍ أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون[١١] حدوثها في محلّها مقارناً لحدوثها في الأذهان أو مقدّماً عليه؟ إذ الواجب حصول المطابق[١٢] به حال حصولها،[١٣] لا حصولها دائماً. لا بدّ لنفي هذا الاحتمال من دليلٍ.

---

١. مج ٣، مج ٢، مش ٢، مش ٤، آس ١: الشّق الأوّل
٢. مج ٣، آس ١: هذا الوجه
٣. مج ٣، آس ١: انّما يدرك؛ مش ١: ~ لا تدرك
٤. مج ٣، آس ١: ~ إلّا (انّما يدرك بالحواس)
٥. مج ٢، مش ٢: ~ مع؛ مج ٣، آس ١: على
٦. مج ١: ثمّة؛ مش ١، مش ٤: ~ المصدّر
٧. مج ٣، آس ١: أنّه
٨. مج، آس ١: ~ ما
٩. آس ١: ثباته بمحلّ ما
١٠. مش ٤: ~ غير
١١. مج ٢، مش ٢: ~ أن يكون
١٢. مج ١: التّطابق
١٣. مج ٣، آس ١: حصول المطابقة

[المقدّمة السّابعة]

و أيضاً لا يمكن أن يزول أو يتغيّر أو يخرج إلى الفعل بعد ما كان بالقوّة و لا في وقتٍ من الأوقات؛ لأنّ الأحكام المذكورة واجبة الثّبوت أزلاً و أبداً من غير تغيّر و استحالة و من غير تقيّدٍ بوقتٍ و مكانٍ. فواجبٌ أن يكون محلّها كذلك و إلّا فأمكن ثبوت الحالّ بدون المحلّ.

[تقرير الدّواني للمقدّمة السّابعة]

هذا دليلٌ آخر على عدم كون ذلك[1] المحلّ بالقوّة. و تقريره:

إنّ الأحكام اليقينيّة مثل:[2] «أنّ الواحد أقلّ من الإثنين» و «قطر المربّع لا يساوي ضلعه»، ضروريّ الثّبوت أزلاً و أبداً؛ من غير تقيّدٍ[3] بوقتٍ و مكانٍ فلابدّ لها من مطابقٍ كذلك، ضرورة أنّ الحكم فيها على ثبوت محمولها لموضوعها ثبوتاً دائماً ضروريّاً؛[4] و لمّا كانت صادقةً، وجب أن يكون مضمونها ثابتاً كذلك؛ فيكون محلّها أيضاً ثابتاً كذلك، ضرورة استلزام ثبوت الحالّ[5]، ثبوت[6] المحلّ. و هذا الدّليل أقوى ممّا سبق إذ لا يتوجّه عليه[7] المنع المورد[8] هناك.

[دخلٌ و دفع]

لا يقال: يرد عليه المنع أيضاً لجواز أن يحدث[9] المطابق له[10] في محلّه[11] حال[12] الحكم الذّهني أو قبلَه، لكن يكون[13] هناك أيضاً مطلقاً غير مقيّدٍ بوقتٍ و مكانٍ[14] في الذّهن بعينه. وَلْنفرض أنّ لها[15] مدركاً آخر[16] غير الأذهان، كلّما ينتقش الذّهن بحكمٍ من الأحكام اليقينية، يتمثّل قبله أو معه مضمونه[17] في[18] ذلك المدرك على النّحو[19] الّذي انتقش الذّهن به: إن[20]

---

١. مج ٣، آس ١: ~ ذلك
٢. مج ١: من
٣. مج ٢، مج ٣، مش ٢، مش ٤: تقييد
٤. مج ٣: ~ ضروريّاً
٥. مش ١: ~ ثبوت الحالّ
٦. مج ٣، آس ١: بثبوت
٧. مج ١: ~ عليه
٨. مج ٢: المذكور
٩. مج ٢، مش ٢: يحصل؛ مج ١: + له
١٠. مج ٢، مج ٣، مش ٢، آس ١: به؛ مش ١: ~ له
١١. مش ٤: ~ في محلّه
١٢. مج ٣، آس ١: ~ حال
١٣. مج ٢، مش ٤، مش ٢: ~ يكون
١٤. مج ٣: + كما
١٥. مج ٢، مج ١: ~ لها؛ مج ٣: لهما
١٦. مج ٣، آس ١: ~ آخر
١٧. مج ١: مضمون
١٨. مج ١: ~ في
١٩. مج ٢، مش ٢: الوجه
٢٠. مج ٣: أو

كان[١] مطلقاً فمطلقاً و إن[٢] كان مقيّداً فمقيّداً و إن كان[٣] دائماً فدائماً و إن كان[٤] ضروريّاً فضرورياً، إلى[٥] غير ذلك.

لأنّا نقول: لمّا[٦] حكمنا في تلك القضايا بثبوت مضمونها دائماً مثلاً، فلابدّ أن[٧] يثبت ذلك المضمون دائماً[٨] بنحوٍ من أنحاء الثّبوت، و إلّا لم يتحقّق مضمون القضيّة، فلم يكن صادقاً.

و تحقيقه: إنّا قد[٩] حكمنا في تلك القضايا بثبوت[١٠] المحمولات للموضوعات ثبوتاً[١١] دائماً فلابدّ أن يتحقّق ثبوتٌ[١٢] دائمٌ[١٣] لها[١٤] في[١٥] خارج الذّهن، و إلّا لم يكن صادقاً بالضّرورة. و لو كان في[١٦] مدركٍ آخر موجودٌ مقيّدٌ بالدّوام، فإنّ اتّصاف ما في[١٧] ذلك المدرك بالصّدق أيضاً ممّا يقتضي تحقّق هذا الثبوت، كما لا يخفى على من له أدنى فطنةٍ.

[النّتيجة]

فإذن ثبت وجود موجود قائمٍ بنفسه في الخارج غير ذي وضعٍ مشتملٍ بالفعل على جميع المعقولات الّتي يمكن أن يخرج إلى الفعل بحيث يستحيل عليه و عليها التّغيّر و الاستحالة و التّجدّد و الزّوال و يكون هو و هي بهذه الصّفات أزلاً و أبداً.

[تقرير الدّواني للبرهان بعد إيراد المنوع السّابقة]

و[١٨] قد عرفت ما في الأدلّة من المنوع. فالّذي[١٩] يتمّ من[٢٠] تلك المقدمات، هو أنّه لابدّ من محلٍّ يتمثّل فيه القضايا الضّرورية و[٢١] الدّائمة، أزلاً و أبداً.[٢٢] و بالجملة شيءٌ يتحقّق

١. مج ٣، مج ١: ~ كان
٢. مج ٣: ~ كان
٣. مج ٣، مج ١: ~ كان
٤. مج ٣، مج ٢، مج ١: ~ كان
٥. مش ١: و
٦. مش ٢، مج ٢: إن؛ مج ٣، آس ١: لَوْ
٧. آس ١: ~ بدّ؛ مج ٣: ~ بَدّ أن
٨. مش ٢: ~ دائماً
٩. مج ٣، آس ١: إذا؛ مش ١: ~ قد
١٠. مج ١: ثبوت
١١. مج ٣، آس ١: ~ ثبوتاً
١٢. مش ٢، مج ٢: ~ ثبوت؛ مج ٣: بثبوتٍ
١٣. مج ٣، آس ١: بثبوتٍ دائمٍ
١٤. مج ٢، مش ٢: ~ لها
١٥. مج ٢، مش ٢: ~ في
١٦. مش ٤: ~ ثبوت دائم... و لو كان في
١٧. مج ١: ~ ما في
١٨. مج ٢، مش ٢، مج ٣، آس ١: ~ و
١٩. مج ٢، مش ١، مش ٢، مش ٤، آس ١: و الّذي
٢٠. مج ٢، مش ٣: في
٢١. مج ٢، مج ٣، مش ٢: ~ و
٢٢. مج ٢، مش ٢: ~ و أبداً

فيه[١] مضمون القضايا[٢] حال[٣] اعتبار الحكم، أعني[٤] حال ثبوت[٥] المحمول للموضوع؛ إن دائماً فدائماً؛ و إن وقتاً فوقتاً. هذا بعد[٦] التّنزّل عن بعض المنوع السّابقة.

[عدم جواز كون ذلك الموجود واجبَ الوجود]

و إذا ثبت ذلك فنقول: لا يجوز أن يكون ذلك الموجود هو أوّل الأوائل أعني واجبَ الوجود لذاته عزّت أسماؤه. و ذلك لوجوب اشتمال ذلك الموجود على الكثرة الّتي لا نهاية لها بالفعل و أوّل الأوائل يمتنع أن تكون فيه كثرةٌ و أن يكون مبدأً أوّلاً لكثرةٍ و أن يكون محلاً قابلاً لكثرةٍ يتمثّل فيه.

[إشكالٌ في كيفيّة تحقّق الكثرة في المحلّ الواحد]

و[٧] لك أن تقول: فكيف[٨] تتحقّق هذه الكثرة في هذا المحلّ؟

لأنّه[٩] إن كان من الواجب، فهذا خلفٌ لما مرّ[١٠] آنفاً؛[١١] و إن كان من ذات المحلّ لزم كون الشّيء الواحد[١٢] فاعلاً و قابلاً.

[إشكالٌ في صدور الكثرات من الواحد] [٣٥]

و على التّنزّل من ذلك[١٣]، فهذا المحلّ[١٤] هو أوّل المعلولات[٣٦] كما[١٥] سيصرّح به و ليس فيه من جهات الكثرة ما تفي بهذه الكثرات. و الواحد لا يصدر عنه الكثرة و ما تفي بهذه الكثرات[١٦] إلّا[١٧] من جهة كثرة.[١٨][٣٧]

١. مج ٣، آس ١: محقّق منه
٢. مش ١: ~ الضّرورية و الدّائمة... مضمون القضايا
٣. مج ٢، مج ٣، آس ١: ~ حال
٤. مج ٢، مش ٢: أي
٥. مج ٢، مش ٢: ما ثبت؛ مج ٣، آس ١: ما يثبت
٦. مج ٣، آس ١: ~ بعد
٧. مج ٣، مج ١: ~ و
٨. مش ١: كيف
٩. مج ٣، مج ٢، مج ١: ~ لأنّه
١٠. مج ٣، مج ١: ~ لما مرّ
١١. مش ١: ~ لما مرّ آنفاً
١٢. مش ٤: ~ الواحد
١٣. مش ٢، مج ٢: ~ من ذلك
١٤. مج ٣، آس ١: ~ لزم كون الشّيء... فهذا المحلّ
١٥. مش ٤: + هو
١٦. مج ٣، مش ٤، آس ١: ~ و ما تفي بهذه الكثرات
١٧. مش ٢، مج ٢: ~ و الواحد لا يصدر عنه... الكثرات إلّا
١٨. مج ٣: جهاتٍ كثيرةٍ

[إشكالٌ في كيفيّة علمه تعالى بهذه الكثرة]

ثمّ[۱] أقول: لا يخلو من أن تكون تلك الكثرة[۲] معلومةً للواجب أوْلا، و الثّاني محال.

و على[۳] الأوّل لا يخلو من أن تكون حاصلاً في ذات الواجب أوْلا.

و على الأوّل يكون الواجب محلّاً لتلك الكثرة، فلا يصحّ ما قاله من أنّه لا يجوز أن يكون الواجب محّلاً لها.

و على الثّاني لا يخلو من أن[٤] يكون حاصلاً في محلٍّ آخر، أوْ لا في محلٍّ آخر.[۵]

و على الأوّل يكون علم الواجب[٦] متوقّفا على وجودها في ذلك المحلّ و هو محالٌ.

و على الثّاني لا يثبت ما ادّعاه[۷] من[۸] وجود محلٍّ[۹] يتمثّل فيه تلك الكثرة.

[مقارنة المصنّف بين ذلك الموجود الّذي أثبته، و اللّوح المحفوظ]

ثمّ إنّ المصنّف لذهوله عن هذه المنوع قال:

فإذن ثبت وجود موجودٍ غير الواجب الأوّل تعالى و تقدّس بهذه الصّفة و لنسمّه بالعقل الكلّ و هو الّذي عبّر عنه في القرآن المجيد تارةً باللّوح المحفوظ و تارةً بالكتاب المبين المشتمل على كلّ رطبٍ و يابسٍ. و ذلك ما أردناه و اللّه الموفّق و المعين، و صلّى اللّه على محمّدٍ(ص) و آله الطّاهرين.

[إشكالٌ آخر من الدّواني]

أقول: إنّما ثبت كونه عقلاً[۱۰] إن لو ثبت كونه بالفعل من جميع الجهات و لم يثبت ذلك بما ذكره[۱۱] بل[۱۲] على تقدير تمامه، إنّما يثبت كونه بالفعل من حيث التّمثّل بتلك[۱۳] المعقولات؛ و من الجائز أن يكون له صفاتٌ منتظرةٌ سوى تلك المعقولات.

---

۱. مش ٤: ~ ثمّ ۲. مش ۲، مج ۲: ~ الكثرة؛ مش ٤: الكثرات ۳. مش ٤: ~ على
٤. نسخه دا ۱ پس از دو صفحه مفقوده از اینجا آغاز می‌شود.
۵. مج ۱، مش ۱: ~ آخر؛ مج ۲: ~ محلٍّ آخر؛ مش ۲، مج ۳، آس ۱: ~ في محلٍّ آخر
٦. مج ۲: علمه ۷. مج ۲، مش ۲: مدّعاه ۸. مج ۱: + أنّ
۹. مج ۳، آس ۱: ~ محلّ ۱۰. مش ۲، مج ۲: ~ عقلاً
۱۱. مش ٤: ذکر؛ مج ۳، آس ۱: ذکرناه ۱۲. مش ۲، مش ٤، مج ۲: و
۱۳. نسخه مش ۳، پس از صفحات مفقوده از اینجا آغاز می‌شود.

[دخلٌ و دفعٌ]

فلئن قال:[١] إنّا[٢] لا نعتبر[٣] في مفهوم[٤] العقل[٥]، كونه بالفعل من جميع الجهات و لا مشاحة في الاصطلاحات؛

فقلت:[٦] مخالفة[٧] كلام القوم[٨] المشهور بين الجمهور، من غير ضرورةٍ[٩] داعيةٍ إليه[١٠]، في قوّة الخطاء عند المحقّقين[١١].[٣٨]

[إيراد الدّواني على تسمية المصنّف ذلك الموجود بالعقل الكلّ]

ثمّ ذلك المحلّ[١٢] قد يكون[١٣] نفساً فلكّياً أوْ غيرها من النّفوس[١٤] إن أمكن[١٥] انتقاشها بجميع المدركات. فلو[١٦] أراد بالعقل الكلّ ما شمل[١٧] تلك[١٨] المحتملات، فلا يخفى شناعته، على أنّ من أنصف، اعترف بأنه أراد بالعقل الكلّ هاهنا ما هو المشهور بين الحكماء و حينئذٍ يرد[١٩] عليه المنع المذكور[٣٩] بل يتوجّه عليه أنّه لِمَ[٢٠] لا يجوز أن يكون بعض الأحكام الّتي لم يخطر ببال أحد، غير موجودة فيه[٢١] و يتحصّل فيه إذا خطر[٢٢] ببالٍ[٢٣]؟ فلا يكون[٢٤] تمثّل[٢٥] المعقولات أيضاً بالفعل.[٢٦]

هذا ما سنح لي من الكلام[٢٧]. على هذه الرّسالة أثناء الملاحظة من دون تفرّغ تامٍ.

١. مش ١: فللقائل أن يقول
٢. مش ٤: ~ إنّا
٣. مج ٢، مش ٢، دا ١: نعتبر
٤. مش ٤: مفهومه
٥. مش ٤، مش ٢، مج ٢: ~ العقل
٦. مج ٣: قلت
٧. مش ٢، مش ٣، مج ٢: قلت فمخالفة
٨. مش ٢، مش ٤، مج ٢، مج ٣، دا ١، آس ١: ~ كلام القوم
٩. مج ٢، مش ٢: ~ ضرورة
١٠. مج ٢، مج ٣، مش ٢، آس ١: ~ إليه
١١. مج ٣، مج ١: المحصّلين
١٢. مش ٤: ~ المحلّ
١٣. مج ٢، مج ١، مش ١: لا يكون
١٤. مج ٣، آس ١: ~ النّفوس
١٥. مج ٢، مش ٢: ~ نفساً فلكيّاً... إن أمكن
١٦. مج ٢، مج ٣، مش ٤، مش ٢، مش ٣: فإن
١٧. مش ٣، دا ١: يشتمل؛ مج ٣، آس ١: اشتمل؛ مج ٢، مش ١، مش ٢، مش ٤: يشمل
١٨. مش ٤: جميع
١٩. مش ٤: ~ حينئذٍ يرد
٢٠. مش ٢، مج ٢: ~ لم
٢١. مش ٢، مج ٢: ~ فيه
٢٢. مش ٤: أو اخطر
٢٣. مج ١: ببالي؛ مش ١: بالبال
٢٤. مش ٢، مش ٣، مج ٢، مج ٣: + في
٢٥. مج ٣: في مثل
٢٦. مج ٣، مج ٢، آس ١: بالعقل
٢٧. دا ١: الأحكام؛ مش ٤: ~ من الكلام

[تذنيبٌ]

و لي في تحقيق[١] نفس الأمر[٢] كلامٌ بعيد الغور،[٤٠] أرجو من عناية اللّه تعالى[٣] و حسن توفيقه تيسير تحقيقه و تنقيحه[٤]. إنّه خير من أعان و هو المستعان و عليه التّكلان و له الحمد[٥] في كلّ آنٍ و زمانٍ.[٦] فتمّت بحمد اللّه.[٧]

١. مش ٤: ~ تحقيق ٢. مج ٢: ~ الأمر ٣. مج ٣، آس ١: ~ تعالى

٤. مج ٢، مج ٣، مش ٢، آس ١: ~ و تنقيحه؛ مش ٤: تنسيخه

٥. دا ١: و الحمد للّه (پايان نسخه دا ١) ٦. مج ٢، مش ٢: ~ و له الحمد... آنٍ و زمانٍ

٧. مش ٣، مج ٣، مش ٤، آس ١: ~ و له الحمد... فتمّت بحمد اللّه